

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

نمو الإنتاج يشهد مزيداً من التباطؤ خلال شهر يونيو، ولكنه لا يزال قوياً.

النتائج الأساسية:

- الأعمال الجديدة تشهد ارتفاعاً مقترية من تسجيل زيادة قياسية.
- الشركات تواصل زيادة العاملين لديها، ولكن بأبطأ وتيرة على مدار سبعة أشهر.
- تواصل ارتفاع الضغوط التضخمية لأسعار مستلزمات الإنتاج.

وقد أبلغ أعضاء اللجنة عن تراكم الأعمال غير المنجزة خلال شهر يونيو حيث تزايدت أعباء العمل الجديدة. شهدت الأعمال المتراكمة غير المنجزة زيادة مرتين فقط في تاريخ الدراسة (كانت الزيادة الأخرى في شهر أبريل).

لاحتواء النمو الحالي والمتوقع للأعمال الجديدة، قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط بزيادة نشاط الشراء، وزيادة كميات المخزون وتوظيف المزيد من العاملين في يونيو. ارتفعت المشتريات مقترية من تسجيل معدل قياسي على مدار الدراسة، رغم أن نمو مستويات المخزون جاء أكثر اعتدالاً. وقد لاحظت بعض الشركات أن أنشطة الشراء قد زادت لتجنب تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج في المستقبل. في الوقت ذاته، كان خلق الوظائف معتدلاً فقط وكان الأكثر اعتدالاً منذ شهر نوفمبر من العام الماضي.

استمر أداء الموردين في التحسن خلال فترة الدراسة الأخيرة، وإن كان بأبطأ معدل له في تاريخ الدراسة. وقد ذكر المشاركون في الدراسة علاقة العمل الطيبة، والدفع النقدي وقوة المنافسة بين الموردين وكفاءة الخدمة على أنها الأسباب الرئيسية لسرعة التسليم.

وقد شهد تضخم كل من أسعار الشراء وتكاليف التوظيف حُرراً خلال شهر يونيو، ولكنها ظلت مرتفعة مقارنة بمعدلات الدراسة. وتمت الإشارة إلى زيادة قوة الطلب على مستلزمات الإنتاج والصعوبات الناتجة عن زلزال اليابان على أنها الأسباب الرئيسية لزيادة أسعار الشراء. في حين أشير إلى قوة أداء العمل وزيادة الإنتاجية وارتفاع تكاليف المعيشة على أنها الأسباب الرئيسية لزيادة الأجور والرواتب.

واستمرت الشركات في ترحيل جانباً من زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى العملاء خلال شهر يونيو، ومهما يكن من أمر، كان تضخم الأسعار هو الأضعف منذ شهر فبراير.

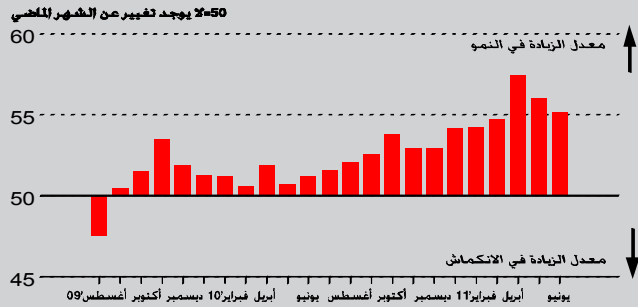
أظهرت البيانات الأخيرة لمؤشر مدراء المشتريات (PMI™) لمجموعة HSBC الإمارات العربية المتحدة زيادة في كل من الإنتاج، والأعمال الجديدة والتوظيف خلال شهر يونيو، ورغم الزيادة البسيطة في الطلبات الجديدة. جاء معدل الزيادة في حجم النشاط والتوظيف معتدلاً، وفيما يتعلق بالأسعار، فقد ارتفعت الضغوط التضخمية لأسعار مستلزمات الإنتاج مقترية من تسجيل رقماً قياسياً، وعلاوة على ذلك، فإن التوقعات بتواصل قوة التضخم أدت إلى قيام بعض الشركات بزيادة أنشطة الشراء من مستلزمات الإنتاج.

أظهر مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الذي يتم تعديله دورياً - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيس مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير العامل في النفط - تحسناً جديداً في أوضاع العمل لدى كافة قطاعات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط في الشهر الأخير من الربع المالي الثاني، ورغم هبوطه من 56.0 نقطة في شهر مايو إلى 55.2 نقطة (أقل قراءة له على مدار ثلاثة أشهر). ظل مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) أعلى من متوسطه العام على مدار الدراسة.

وشهدت مستويات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط ارتفاعاً للشهر السابع عشر على التوالي خلال شهر يونيو، وإن كان ذلك بأبطأ وتيرة منذ شهر سبتمبر الماضي. وقد أشار أعضاء اللجنة إلى أن الزيادة التي شهدتها الأعمال الجديدة كانت وراء الزيادة الأخيرة في حجم الإنتاج، والتي كانت أكثر وضوحاً في الشركات المتوسطة عنها في الشركات الكبيرة والصغيرة.

وكان نمو إجمالي الأعمال الجديدة في شهر يناير هو ثاني أقوى نمو يتم تسجيله على مدار عمر الدراسة التي بدأت منذ ثلاثة وعشرين شهراً. وأشارت الأدلة المتواترة إلى أن أوضاع السوق المواتية، وطرح المنتجات الجديدة والأسعار التنافسية قد دعمت الطلب. كما ارتفعت طلبات التصدير الجديدة أيضاً مقترية من تسجيل رقم قياسي، رغم تباطؤ معدل التوسع.

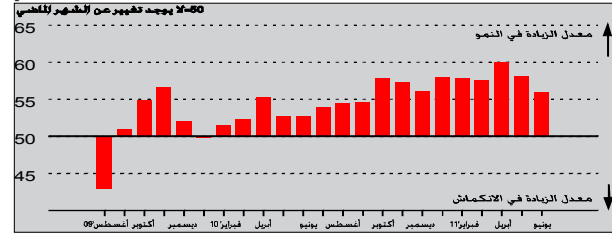
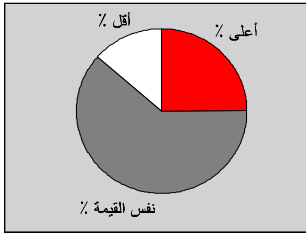
مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة (PMI™)



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات PMI التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد، بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر Purchasing Managers Index™ و PMI™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج

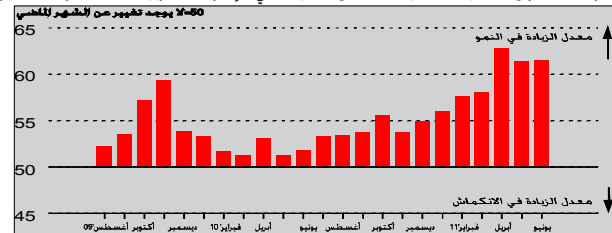
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



شهد نمو الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط زيادة للشهر السابع عشر على التوالي خلال شهر يونيو. رغم تباطؤ معدل الزيادة ووصوله إلى أضعف معدل له على مدار تسعة أشهر. إلا أنه ظل أعلى من الاتجاه العام للدراسة مع ملاحظة حوالي 25% من الشركات وجود زيادة. وأشار أعضاء اللجنة إلى أن الإنتاجية ارتفعت لمواجهة التدفقات المتزايدة من الأعمال الجديدة. وبحسب الحجم، سجلت الشركات المتوسطة أعلى معدلات التوسع.

مؤشر الطلبات الجديدة

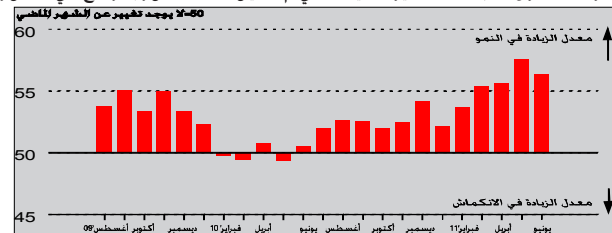
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



ظل مؤشر الطلبات الجديدة الذي يتم تعديله دورياً دون تغيير إلى حد كبير خلال شهر يونيو. حيث ظل مقترباً من القراءة القياسية المسجلة في شهر أبريل. أشار المشاركون في الدراسة إلى أن تحسن أحوال السوق. وطرح المنتجات الجديدة. والأسعار التنافسية على أنها الأسباب الكامنة خلف زيادة الطلب على المنتجات والخدمات لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط.

طلبات التصدير الجديدة

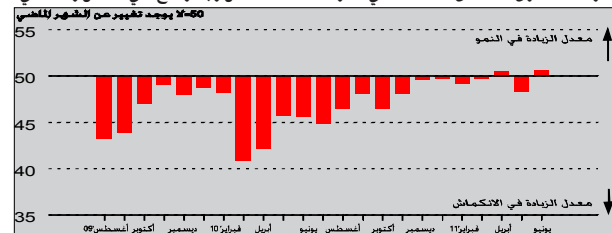
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد نمو أعمال التصدير الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط تباطؤاً طفيفاً في نهاية الربع المالي الثاني. وعلى الرغم من ذلك فإن معدل التضخم كان ثاني أقوى معدل خلال عمر الدراسة التي بدأت منذ ثلاثة وعشرين شهراً. وقد ذكر أعضاء الدراسة أن الأوضاع الجيدة في أسواق التصدير وطرح المنتجات الجديدة كانت السبب الكامن خلف زيادة الطلب الخارجي. وقد سجلت الشركات الكبيرة الزيادة الأقوى في أعمال التصدير الجديدة.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

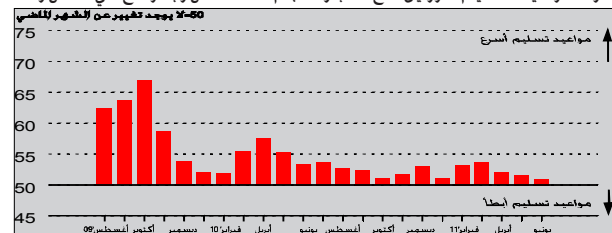
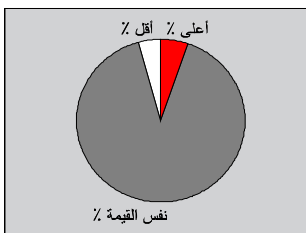
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



للمرة الثانية فقط على مدار الدراسة. شهدت الأعمال المتراكمة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط زيادة خلال شهر يونيو. وعلى أي حال. فقد كان معدل الزيادة طفيفاً وحسب. كان تزايد حجم الطلبات الجديدة هو المحرك الرئيسي لنمو الأعمال المعلقة. وفقاً لما أورده المشاركون في الدراسة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

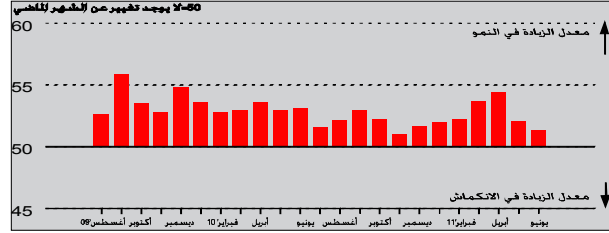
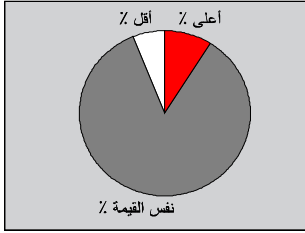
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط إلى زيادة سرعة التسليم في فترة الدراسة الأخيرة. وقد ذكر أعضاء الدراسة أن علاقات العمل الطيبة مع الموردين والدفع نقداً وقوة المنافسة بين الموردين وكفاءة الخدمة هي أسباب قصر المهل الزمنية المستغرقة في التسليم. ومهما يكن من أمر. فإن معدل الزيادة كان أبطأ معدل على مدار الدراسة.

مؤشر التوظيف

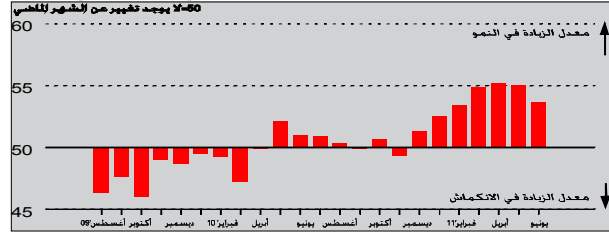
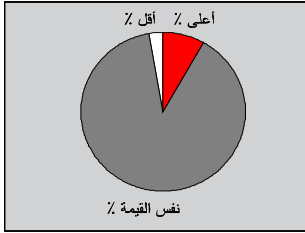
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



ارتفعت مستويات التوظيف لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط خلال شهر يونيو. كما كان الحال في كل شهر من الشهور الثلاثة والعشرين من تاريخ الدراسة. وأشارت الأدلة المتواترة إلى أن زيادة متطلبات العمل كانت المحرك الرئيسي لزيادة التوظيف. ومهما يكن من أمر فإن معدل الزيادة كان معتدلاً ووصل إلى المعدل الأقل على مدار سبعة أشهر. وقد أظهرت البيانات أن الشركات متوسطة الحجم قامت بزيادة أعداد العاملين لديها بمعدل أسرع من الشركات الصغيرة والكبيرة.

مؤشر أسعار الإنتاج

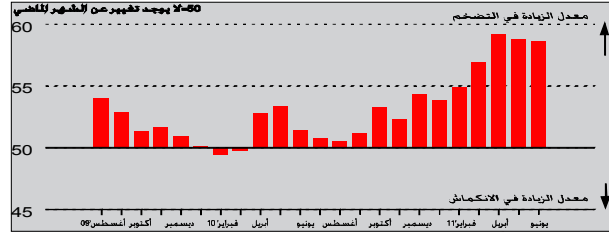
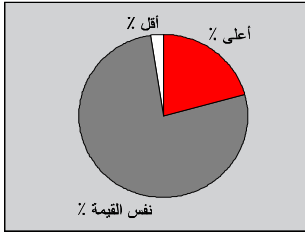
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت الأسعار المفروضة على منتجات وخدمات شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة، مما أدى إلى وصول اتجاه التضخم الحالي إلى الشهر السابع. كان معدل الزيادة هو المعدل الأضعف منذ شهر فبراير. إلا أنه ظل أعلى من متوسط الدراسة. وقد ذكر المشاركون في الدراسة أن زيادة الأسعار جاءت لتعويض ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج لديهم. وكان تضخم أسعار الإنتاج لدى الشركات الكبيرة أقوى منه لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

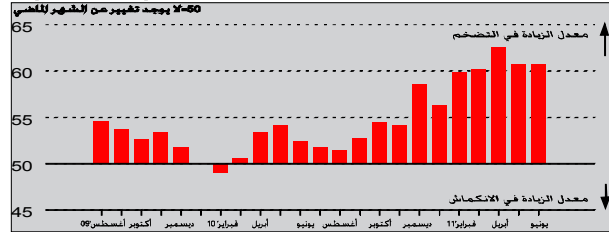
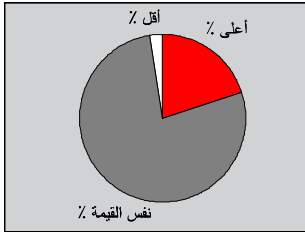
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



لم يشهد تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط تغييراً كبيراً عما كان عليه في شهر مايو. حيث ظل قريباً من الارتفاع القياسي المسجل في شهر أبريل. وقد أشارت البيانات إلى أن ارتفاع أسعار الشراء قد واصلت تشكيل العامل الرئيسي لزيادة تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

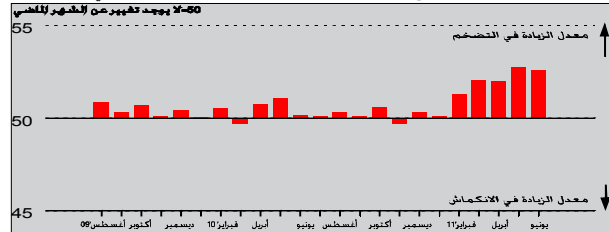
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



ظل تضخم أسعار الشراء الذي تواجهه شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط مرتفعاً خلال شهر يونيو. رغم تراجعها إلى أضعف وتيرة له على مدار ثلاثة أشهر. لاحظ 20% من أعضاء اللجنة ارتفاع متوسط تكاليف مستلزمات الإنتاج منذ شهر مايو. وقد عزوا الأمر إلى زيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج واضطرابات التوريد الناتجة عن الزلزال الأخير الذي شهدته اليابان.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

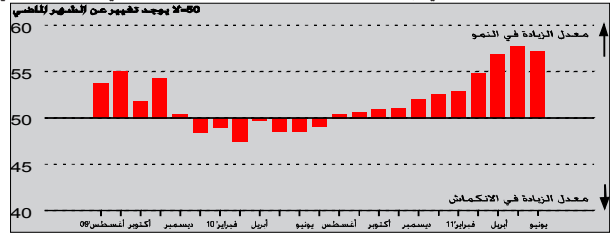
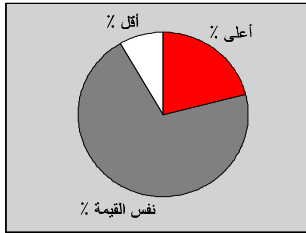
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أدى حسن أداء العمل وزيادة الإنتاجية وارتفاع تكاليف المعيشة إلى الزيادة الأخيرة في تكاليف التوظيف في جميع قطاعات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط خلال شهر يونيو. ويشهد معدل الزيادة اعتدالاً طفيفاً منذ شهر مايو. ولكن بالرغم من ذلك كان ثاني أقوى معدل في تاريخ الدراسة. وقد سجلت الشركات الكبيرة والمتوسطة الزيادة الأكثر وضوحاً على مدار الدراسة في الأجور والرواتب.

مؤشر عروض الشراء

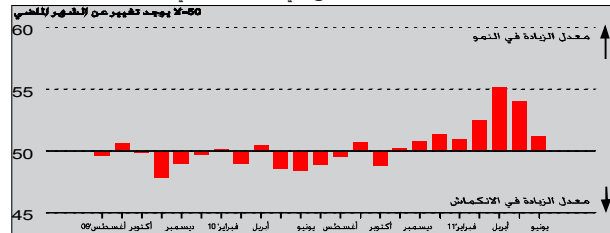
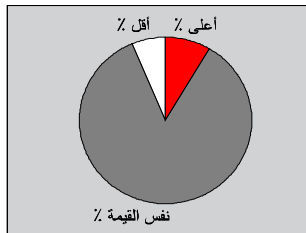
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي بزيادة كمية المشتريات من مستلزمات الإنتاج خلال شهر يونيو. ويرجع ذلك في جانب منه إلى نمو مستويات الطلب الجديد. كما يرجع أيضًا إلى تجنب تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج في المستقبل. وبذلك تكون مستويات الشراء قد شهدت زيادة للشهر الحادي عشر على التوالي. وقد جاءت الزيادة الأخيرة أضعف قليلاً من المعدل القياسي المسجل خلال شهر مايو.

مؤشر المخزون من المشتريات

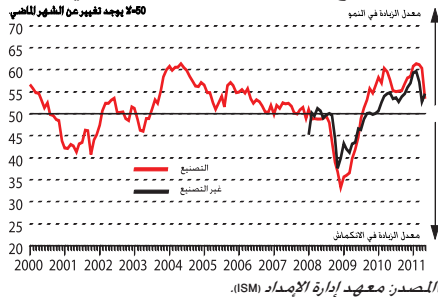
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



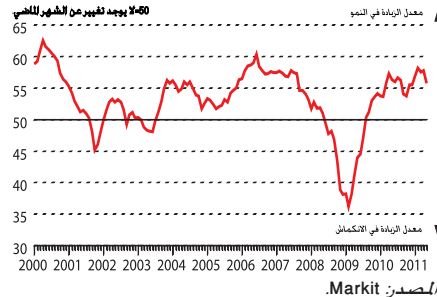
أدت زيادة نشاط الشراء لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط إلى زيادة أخرى في تراكم مخزون المشتريات من مستلزمات الإنتاج خلال شهر يونيو. ومهما يكن من أمر، فقد تراجع معدل الزيادة عن وتيرته القياسية المسجلة في شهر أبريل. وقد أظهرت التقارير أن ذلك التراجع يرجع بصفة أساسية إلى سياسات إدارة المخزون.

مؤشرات PMI الدولية

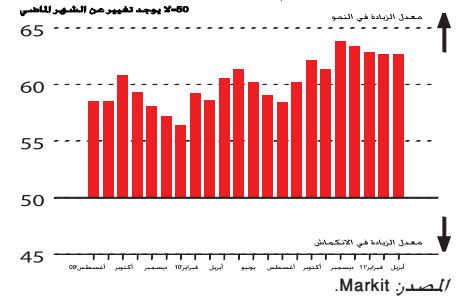
قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



المؤشر المركب لمنطقة اليورو TM



الاقتصاد العام للمملكة العربية السعودية TM



سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لمعهد التوريدات الأمريكي ISM أدنى قراءة له على مدار عشرين شهراً بعد هبوطه الحاد من 60.4 نقطة في شهر أبريل إلى 53.5 نقطة في شهر مايو. ويشير التراجع القوي الذي شهده المؤشر إلى تباطؤ ملحوظ في معدل تحسن الأوضاع العمل. في المقابل صعدت قراءة مؤشر معهد إدارة التوريدات الأمريكي ISM للقطاع غير الصناعي (NMI) إلى 54.6 نقطة في شهر مايو. بعد هبوطها إلى أدنى مستوى لها على مدار ثمانية أشهر خلال شهر أبريل حيث كانت قد سجلت 52.8 نقطة.

هبط مؤشر الإنتاج المركب لمؤشر مدراء المشتريات (PMI) لمنطقة اليورو إلى أدنى مستوى له خلال خمسة أشهر. حيث سجل 55.8 نقطة في شهر مايو بانخفاض عن القراءة المسجلة في شهر أبريل والتي كانت 57.8 نقطة. وقد أظهر هذا المؤشر وجود توسع في كل شهر من الشهور الاثني والعشرين الماضية. وجاءت القراءة الأخيرة أعلى بقليل من متوسط قراءة 2010 بشكل إجمالي. كما أن النمو المسجل خلال الربع المالي الثاني حتى الآن أقل قليلاً من الارتفاع فيما بعد فترة الركود خلال الربع الأول.

أظهرت بيانات شهر مايو مزيداً من التحسن في أوضاع العمل في كافة قطاعات القطاع الخاص السعودي غير العامل في النفط. سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI) للمملكة العربية السعودية HSBC SABB والذي يتم تعديله دورياً 62.6 نقطة في شهر مايو. أي أنه لم يتغير تقريباً عن قراءته المسجلة في شهر أبريل والتي كانت 62.7 نقطة. مشيراً بذلك إلى تحسن قوي في أوضاع التشغيل لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة. بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنتاج، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات، ومؤشر «الاتسار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMITM لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر PMITM و Purchasing Managers IndexTM علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit Group Limited علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.